واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019

The reality of agricultural development policies and their role in enhancing food security in Algeria for the period 2000-2019

سوفطة مليكة*

مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة–الجزائر

malika.softa83@gmail.com

سمير عز الدين

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة–الجزائر

sellam.sam.dz@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022/02/02 تاريخ القبول:2022/02/15 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسات والبرامج التي تطبقها الجزائر في القطاع الفلاحي باعتباره من أهم القطاعات في المنظومة الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي، والذي يعتبر من أهم القضايا الحساسة في العصر الحالي، ومن بين هذه السياسات، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

لذا نحاول التطرق إلى المفاهيم العامة حول التنمية الفلاحية والأمن الغذائي واستعراض بعض الإحصائيات منها نسب الإنتاج الزراعي، الاكتفاء الذاتي، الميزان التجاري الزراعي، ومؤشرات أخرى، حيث لاحظنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل ونقصه في البعض الآخر، وفي الأخير توصلنا إلى ضرورة دعم الموارد البشرية وتكوينها وحثها على أهمية القطاع، وكذا وتطوير القطاع الفلاحي خاصة بما تمتاز به الجزائر من مساحة زراعية جيدة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، التجديد الفلاحي والريفي.

تصنيف JEL: N5، Q 13.

Abstract:

This study aims to know the policies and programs applied by Algeria in the agricultural sector as one of the most important sectors in the economic system to achieve food security, which is considered one of the most sensitive issues in the current era, and among these policies, the national agricultural développent plan and the policy of agricultural and rural renewal.

Therefore, we try to address the general concepts about agricultural development and food security and review some statistics, including agricultural production rates, self-sufficiency, agricultural trade balance, and other indicators. Its formation and urging the importance of the sector, as well as the development of the agricultural sector, especially because of Algeria's good agricultural area

Keywords: Agricultural development; food security;self-sufficiency; the national agricultural development plan; agricultural and rural renewal.

Jel Classification Codes: N5 ،Q 13.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية ومنها الجزائر باعتباره بديل جيد للنفط، لذا يحظى القطاع بالعديد من التغييرات سواء كانت في الهياكل أو في البرامج لتحسين مردوديته من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث قامت الجزائر منذ الاستقلال بمحاولات عديدة لتحسين القطاع من خلال برامج وسياسات مختلفة، منها المخطط الوطني للتنمية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وما يميز الجزائر الموارد الطبيعية الجيدة من أراضي قابلة للزراعة وأيضا موارد مائية تجعلها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي فهو من القضايا المهمة التي تواجه أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فهو يلقى اهتماما واسعا من كل الفئات لما له من أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، ويتحقق هذا من خلال القطاع الفلاحي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية سياسات التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

وتنقسم الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

- ماهي أهم سياسات التنمية الفلاحية التي اعتمدتها الجزائر؟
- ما مفهوم الأمن الغذائي؟ وما مدى كفاءة الجزائر في تحقيقه من خلال برامجها التنموية الفلاحية؟

تم الاعتماد على الفرضيات للإجابة على الاسئلة الفرعية:

- تعتبر سياسة التحديد الفلاحي والريفي من أهم البرامج التنموية.
- لم تصل الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع الغذائية.

1.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ إبراز دور الدولة في الإصلاحات لدعم القطاع الفلاحي.

✓ توضيح قدرة البرامج التنموية في تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 2000-2019.

2.1. منهج الدراسة: تماشيا مع متطلبات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع وتحليل المعطيات.

2. مفاهيم عامة حول سياسات التنمية الفلاحية والأمن الغذائي:

قبل التطرق إلى سياسات الدولة فيما يخص التنمية الفلاحية نستعرض مفاهيم عامة حولها.

1.2. مفاهيم عامة حول التنمية الفلاحية:

❖ **تعريف التنمية الفلاحية:** تعددت التعاريف حول التنمية الفلاحية نستعرض أهمها.

حسب منظمة الاغذية والزراعة هي عملية تهدف إلى ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى وكذا توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي.

"أنها تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض المزروعة باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتوافق وطبيعتها واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية "(الطيب، 2006-2007، صفحة 04)

نستخلص أن التنمية الفلاحية هي محاولة الزيادة في الانتاج الغذائي لتغطية طلبات المجتمع، وذلك باستصلاح الأراضي الزراعية أو زيادة في عدد الأراضي من أجل الزيادة في مردودية القطاع وبالتالي الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الدخل الوطني وتحسين مستويات المعيشة.

❖ **الأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية:** نذكر البعض منها(عابد، 2017-2018، صفحة 19)

- تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني وبين قطاع الفلاحة وباقي قطاعات الاقتصاد؛
- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي وزيادة الاستثمار فيه؛
- زيادة دخول الفلاحين والعاملين في النشاطات الفلاحية المساندة؛
- عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات، وداخل القطاع الفلاحي؛
- زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي وخفض تكاليفه ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية؛
- استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين ولفئات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الفلاحي.

❖ **متطلبات التنمية الفلاحية:** تتمثل في الأراضي الزراعية وموارد مائية وأخرى بشرية.

– **الموارد الطبيعية:** تتميز الجزائر بالمساحة الكبيرة المقدرة بـ100 174 238هكتارالتي تستطيع أن تستغلها في دعم القطاع الفلاحي وزراعة أنواع مختلفة من النباتات والسلع الغذائية، لذا نستعرض في الجدول الآتي المساحة المخصصة للزراعة والمخصصة للرعي وأيضا للغابات.

الجدول رقم 1: أرقام عن مساحة الأراضي.

			2017-2016	2016-2015	2015-2014	
			43 771 755	43 396 164	43 395 25	المساحة المزروعة (هكتار)
2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1978.8	1978.8	1971.2	4090.99	4220.31		مساحة الغابات
32755	32687	32799	32910.65	32968.51	32951 .89	مساحة المراعي

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2017و2018)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان المجلد 37 و38. الديوان الوطني للإحصائيات(2021)، الجزائر بالأرقام، نتائج(2016-2018)، رقم 49. الديوان الوطني للإحصائيات(2015)، الجزائر بالأرقام، نتائج(2012-2014)، رقم 45.

نلاحظ من الجدول أن المساحة المزروعة زادت بقدر: 375591 هكتار خلال الفترة 2016 و2017 وذلك بسبب مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، وأيضا من بين المشاريع الخاصة بالزراعة خلال الفترة 2017 و2021 "تم زراعة 8 ألاف هكتار عبر برنامج البذور البقولية والأعلاف(البرسيم، الكرسنة) وزيادة مساحة الزيتون عن طريق زراعة شبة مكثفة (200 شجرة/هكتار) و(400 شجرة/هكتار)مكثفة "(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة تنفيذ البرامج الطارئ للأمن العربي المرحلة الثانية 2017-2021، 2018، صفحة 11)، أما مساحة الغابات تتناقص بسبب الحرائق المتواصلة، حيث كانت مجمل الحرائق في 2016 يقدر بـ: 19764 هكتار ليرتفع 2017 إلى 54384 هكتار لينخفض في 2018 إلى: 2312هكتار، حتى سنة 2021 شهدت الكثير من الحرائق في الغابات منها تيزي وزو بجاية خنشلة... والتي خلفت خسائر كبيرة بشرية ومادية.

ومساحة الأراضي الرعوية بين الزيادة والنقصان بقدر طفيف، فهي تمثل مصدر رزق للكثيرين لتربية مواشيهم والعناية بها لإعادة بيعها فيما بعد، لكن هذه الأراضي تعاني من التدهور وعدم التطور وأيضا مهددة بالظروف البيئية وغير البيئية، لذا وجب توعية المربين والرعاة بكيفية تطوير الأراضي وتجهيزها حتى يكون مردود نتاجها أفضل من حيث النوع والكم.

من بين الموارد الطبيعية أيضا **الموارد المائية** حيث أن "الجزائر تتوفر على موارد مائية محدودة وغير منتظمة وغير موزعة بالتساوي وبالتالي، بذلت تحت اشراف فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة مجهودات معتبرة من أجل التخلص من الاجهاد المائي وتحسين الإطار البيئي الوطني في ديناميكية التنمية المستدامة، هذا ما ترجمه انجاز المشاريع الهيكلية الكبرى التي تسمح اليوم بتسجيل تحسينات هامة في المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية في مجال المياه والبيئة".(وزارة الموارد المائية، 2021)، فخلال سنة 2019 الجزائر تحتل نسبة من 70 إلى 100 بالمئة نسبة كمية السحب السنوية من المياه المتجددة.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، 2019) وهي أيضا صنفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا أنها تعاني من فقر مائي حاد حيث حصة الفرد أقل من 500 $م^3$ في السنة.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2020)

- **الموارد البشرية:** تتمثل في القوى العاملة التي تشتغل في القطاع والتي تساهم في زيادة انتاجيته.

الجدول رقم 02: أرقام عن أعداد السكان.

	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد السكان(مليون نسمة)	39.5	40.4	41.3	42.2	42.23
الموظفين في القطاع الفلاحي (بالألف)	953	969	1005	916	1147

من إعداد الباحثين بالاعتماد على:الديوان الوطني للإحصائيات (2014و 2016)، ديمغرافيا.

الديوان الوطني للإحصائيات(2014و 2016)، الجزائر بالأرقام.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الموظفين في القطاع الفلاحي يتزايد خلال سنوات الدراسة لكن هذا غير كاف مقارنة بعدد السكان الإجمالي، لذا وجب وضع دورات تكوينية للشباب الطالب للعمل وحثه على أهمية العمل في القطاع ودعمهم وتحفيزهم لزيادة الإنتاجية كالدورات المنظمة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال مراكز التكوين لكنه غير كاف لأنها لا تتسم بالإعلان الواسع.

2.2. سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر:

اتخذت الجزائر العديد من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات الإنتاج وهي:

❖ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** تحت شعار الأمن الغذائي الدائم صممت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخططا وطنيا في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير وتعزيز فعالية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري مع تحسين مستوى الأمن الغذائي وقد ابتدأ تنفيذه سنة 2000 من خلال ترقية المنتجات وتمكين الأفراد من اقتنائها وفقا للمعايير الدولية وتنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية وتحسين مستوى تغطيتها للاستهلاك بالإنتاج مع الحرص على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وقد ارتكزت خطى تنفيذ هذا البرنامج على تعزيز قدرة الإنتاج المحلي وإعداد برامج مختلفة لتكييف أنظمة الإنتاج كبرامج استصلاح الأراضي بالجنوب، تنمية وحماية مناطق السهوب، استصلاح الأراضي بالامتياز، البرنامج الوطني للتشجير وبرنامج التشغيل الريفي (بن عمر و بورزامة، 2018، صفحة 35).

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية الآتية:(وزارة الفلاحة، 2000، صفحة 72)

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها(التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى(المالية، البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز الإنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛

❖ **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:** تتكون الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة من أربع محاور تتمثل في:(Ministre délégué chargé du développement rurale, 2004, pp. 50-52):

- إنشاء الشركات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛
- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة المبتكرة؛
- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛
- التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات؛

تزامنت الاستراتيجية مع البرنامج الخماسي فبعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي، كان مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009) 4202.7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مبلغ 3372 مليار دينار بنسبة 8%(وزارة المالية، 2005، صفحة 7).

❖ **سياسة التجديد الفلاحي والريفي:** بتاريخ 03 أوت 2008 أصدر قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16، الذي سطر محاور التنمية المستدامة عبر استراتيجية تشاركية تجمع كل من عالم الريف والزراعة، أما في سنة 2009 تم وضع أسس لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة من خلال خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة شهر فيفري الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية.

ولتحقيق ذلك تم رصد ميزانية معتبرة لقطاع الفلاحة قد بلغت 1000 مليار دج (10 ملايين أورو) كمرحلة أولى في إطار الخطة الخماسية للتنمية (2010-2014) أي بمعدل 200 مليار دج سنويا، خصص منها لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ما قيمته 230 مليار دج، موزعة كالآتي: (هبول، 2019، صفحة 308)

- سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%) وسياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (70%).
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (12%).

- **التجديد الريفي:** تستهدف تبني سياسة التجديد الريفي إحداث تغيير واسع على مستوى الاقاليم الريفية، من خلال تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات المعيشة لسكان الريف، بإشراك جميع الفئات المعنية بإدماجها في ديناميكية السياسة إلى حد ما، متمثلة في الجماعات المحلية والجمعيات والمنظمات المهنية والمستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية وغيرها (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي-عرض و أفاق-، 2012، صفحة 6) وتهدف أيضا السياسة إلى تحقيق تنمية منسجمة متوازنة ومستدامة.
- **التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة على طول سلسلة من الإنتاج نحو الاستهلاك، وتحقيق هدف اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاجالفلاحي.

لقد وضع برنامج التجديد الفلاحي، تحقيق الأمن الغذائي كهدف استراتيجي وذلك من خلال تحديده حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر بـ: الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء البطاطس، الطماطم الصناعية، الأشجار، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل والمورثين(هبول، 2019، صفحة 310).

- **تعزيز القدرات البشرية، والدعم التقنية:** اعتمد هذا البرنامج على جملة من الوسائل: دورات التكوين، المرافقة الجوارية متابعة وتأطير مختلف تنظيمات القطاع، إجراء الدراسات والبحوث، الاتصالات والإرشاد، اليقظة الاستراتيجية، أنظمة الإعلام الآلي، الخبرات الاستشارية المتخصصة. ولقد أوكلت مهمة تنفيذه إلى مختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصص لصالح مختلف(هبول، 2019، صفحة 310)، حيث تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة،لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، وتهدف الركيزة إلى: (حوشين و هارون ، 2020، صفحة 8)

- عصرنة مناهج الإدارة المحلية ;
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي ;

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع ;
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية والبيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات ;

من بين برامج التكوين التي تطرحها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للشباب الأكبر من 17 سنة للولوج لعالم الشغل ودعم القطاع الفلاحي من خلال زيادة الإنتاج، وتدرس في مراكز التكوين و الإرشاد الفلاحي حتى سنة 2021، تربية لأبقار الحلوب، تحويل فضلات الأسماك إلى أسمدة بواسطة طريقة الفيلتر البيولوجي، أعمال الخريف في تربية النحل، اختيار سلالات الماعز المحلية والمستوردة... وغيرها

3.2. الإطار النظري الأمن الغذائي:

❖ **تعريف الأمن الغذائي:** الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط، أما الأمن الغذائي للأسرة فهو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسر هم محور الاهتمام(منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، 2010، صفحة 8)

توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج المحلي (الذاتي أولا، وعلى أساس المبرة النسبية لإنتاج السلع لكل دولة، وإتاحته لكافة المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حالة الإنعدام الغذائي في العالم-التصدي لآنعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، 2010، صفحة 8)، أما في الجزائر فيعرف من خلال القانون التوجيهي للزراعة (08-16) في مادته الثالثة على أنه: حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

نشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحيانا ويمكن اعتباره غالبا بأنه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي.(رحماني و بلورغي، 2019، صفحة 129)

3. مؤشرات فعالية سياسات التنمية الفلاحية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني و تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2019

1.3. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

يحتل قطاع الفلاحة مكانة مهمة، فهو يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والخدمات، و يساهم أيضا في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم3: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج الداخلي الخام	16712,7	17514,6	18575,8	20259	15148,4
مساهمة قطاع الفلاحة	1935,1	2140,3	2219,2	2427	1803,7
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	6	1,8	1	5	2,3

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر

نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي في تزايد وذلك بسبب الإصلاحات المتعددة على القطاع لرفع وتيرة نموه ومساهمته في الاقتصاد الوطني منها زيادة العدد الاجمالي للأراضي الفلاحية إلا أنه في سنة 2019 انخفضت من بين أسبابها تراجع واردات الحبوب بسبب قلة الأمطار.

انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، من حيث الحجم، للمرة الثانية على التوالي، حيث بلغت 1,2 ٪ في 2017، مقابل 1,8 ٪ في 2016 و 6,0 ٪ في 2015.

2.3. مؤشرات الأمن الغذائي: تتمثل في:

1.2.3. توفر الغذاء من السلع الغذائية الرئيسة: من أجل تجنب نقص التغذية وأثارها على صحة الإنسان وجب توفر الغذاء المتوازن لذا نستعرض تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية كالآتي:

❖ **الإنتاج النباتي:**

الشكل رقم 01: منحنى يبين انتاج أهم السلع الغذائية النباتية خلال الفترة 2000-2019

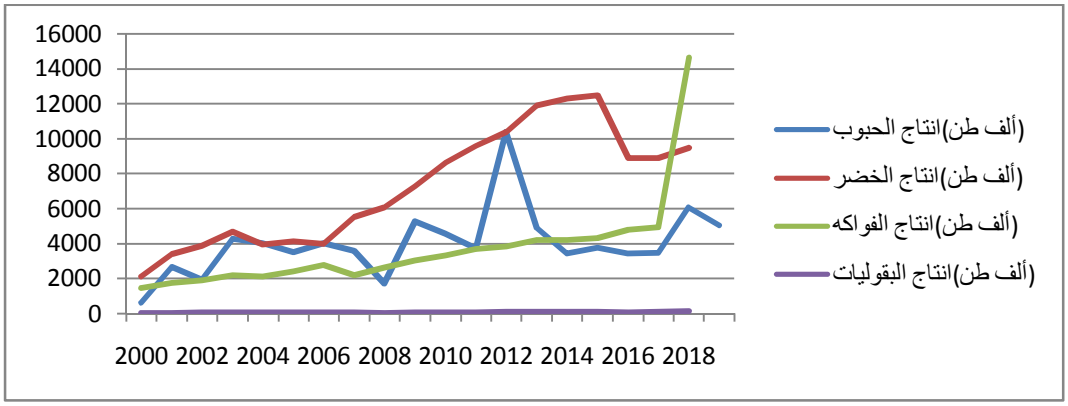

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

- **الحبوب:** نلاحظ أنها تعرف انتاجا متذبذبا من سنة لأخرى إلا أنه كانت تتحسن مع مرور السنوات وذلك من خلال تطبيق الإصلاحات والبرامج المقدمة وكان أعلى انتاج للحبوب خلال الفترة 2000-2008 سنة 2003مقدر بـ: 4265,97 الف طن وخلال الفترة 2009-2011 عرف انخفاضا من سنة لأخرى، أما في سنة 2012 ارتفع لينخفض مرة اخرى 2013، أما "مساحة الحبوب احتلت خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017،معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة وخلال الفترة الثانية معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار بمعدل إنتاج بنحو 41.2 مليون قنطار،بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد الفترة الأولى حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، ويتكون انتاج الحبوب أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي51٪ و29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017"(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية، 2021).

أما في الفترة 2017 و2018 تراجع انتاج الحبوب بسبب انخفاض الأراضي المزروعة في بعض المحاصيل مثل الذرة حيث قدر انتاج الحبوب ككل سنة 2018 بـ 6.10 مليون طن في مساحة مقدرة بـ 3.79 مليون هكتار، وبلغ إجمالي انتاج الحبوب سنة 2019 بـ 5.63 مليون طن في مساحة مقدرة ب 3.296 مليون هكتار، حيث ساهمت الجزائر بنسبة 10 بالمئة من زيادة انتاج الحبوب وإجمالا مع مصر، المغرب، العراق والسودان في زيادة انتاج الحبوب بنسبة 86 بالمئة مقارنة بسنة 2018، وقدر محصول القمح 2019 بـ3876.9 ألف طن في مساحة مقدرة بـ1975 ألف هكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن العربي، 2019، صفحة 18).

- **الخضر:** خلال الفترة 2010-2017 ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة +44٪، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة +68٪ و+35٪ على التوالي، زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير، حيث بلغ +121٪ بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها +143٪ و+102٪ على التوالي(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية، 2021)، حيث بلغ انتاج الخضر سنة 2016: 8880,20 ألف طن ليرتفع سنة 2017 بنسبة 2,26 ٪ مقدرة بـ: 8882,46 ألف طن، أما في سنة 2018 يرتفع بنسبة أحسن من السنوات السابقة مقدرة بـ:5,82 ٪ مقدرة بـ:9464,27 ألف طن، أما انتاج البطاطس فبلغ في 2017 30677 كغ للهكتار الواحد خلال 2018 يتركز انتاج البطاطس ب33.83 كمساهمة في انتاج المنطقة العربية، أما خلال سنة 2019 ارتفاع انتاج البطاطس(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن العربي، 2019).
- **الفواكه:** بلغ انتاج الفواكه سنة 2016: 4796,74 ألف طن ليرتفع سنة 2017 بنسبة 2,26 ٪ مقدرة بـ: 4942,65 ألف طن أما في سنة 2018 يرتفع بنسبة أحسن من السنوات السابقة مقدرة بـ:5,82 ٪ مقدرة بـ:14634,71 ألف طن، أما المساحة المخصصة للفواكه ازدادت خلال الفترة 2010-2017 حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪، 41٪ للحمضيات و20٪ للنخيل، حيث ازدادت مستويات الإنتاج خلال نفس الفترة بـ: الحمضيات 91٪ والتمور 82٪، كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين الفترتين 2010-2017 و 2000-2009.
- **البقوليات:** نلاحظ أن انتاج البقوليات منخفض مقارنة بإنتاج السلع الأخرى، وهو في تحسن مستمر.

❖ **الإنتاج الحيواني:** يعتبر الانتاج الحيواني جزء أساسي من الانتاج الزراعي لما يوفره للاستهلاك.

الجدول رقم4: تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2018.

	البقر الحي	الأغنام	الماعز	الأبل	الخيول	الأسماك	البيض
2000	1430	17748	3066	262	53,80	102,25	101
2001	1007,23	17298,79	3129,40	245,49	43,57	102,25	108
2002	881,91	17533,87	3312,15	249,32	45,00	103,79	161
2003	853,68	17397	3358	249,98	45,90	103,79	165
2004	844,50	10293,30	3450,58	273,20	44.60	103,79	181,42
2005	828,80	18909,10	3590,00	268,60	42,60	139,94	172,25
2006	847,64	19615,73	3754,59	286.67	43.57	157,02	178.49
2007	859,97	20154,89	3837,86	291.36	47.04	148.84	195.69
2008	853,53	19946,15	3751.56	295.09	45.29	142,04	184.39
2009	882,28	21404,58	3962.12	301.12	44.80	132,27	193.56
2010	915.42	22668.80	4287.30	313.99	43.65	132.27	193.56
2011	940,69	23989.33	4411.02	318.76	44.20	229.10	316,56
2012	1843.94	25194.00	4595.00	340.00	46.00	104,05	266.33
2013	1909.46	26572.98	4910.70	344.02	45.04	101,58	299.35
2014	2050,00	27808,00	5130	354,465	42,01	100,15	151,51
2015	2150,00	28112,00	5014	362,265	42,36	105,20	167,5
2016	2081,00	28135,99	4934,70	379,09	44,99	102.1	401,51
2017	1895,13	28393,60	5007,89	381,88	46,84	108,30	394,23
2018	1816,00	28723,99	4908,00	417,00	46,00	120,35	314,04

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

نلاحظ أن جل أعداد الحيوانات في تزايد مستمر، فالأغنام تأخذ المرتبة الاولى في الانتاج الحيواني بإنتاج بلغ سنة 2018: 28723,99 ألف رأس بزيادة مقدرة بـ 3,30٪ عن السنة السابقة، بينما الخيول فإنتاجها قليل جدا مقارنة بأعداد الحيوانات الأخرى بإنتاج بلغ سنة 2018: 46,00 ألف رأس بسبب نقص البيئة الملائمة لتربية هذا النوع من الحيوانات وأيضا نقص وعي الفلاحين بتربيته وأهميته، أما الانتاج السمكي كان يتزايد إلى غاية سنة 2012 بدأ بالانخفاض حيث بلغ:104,05 ألف طن وذلك بسبب نقص أساليب الصيد الحديثة، لكنه اتسم بالارتفاع خلال سنة 2017 و 2018، و'كان انتاج الأسماك خلال2017-2018-2019 على التوالي: 102.1-108.3-120.3-127.3 ألف طن".(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن العربي، 2019، صفحة 22)، أما انتاج البيض فهو في تذبذب بين الزيادة والنقصان بشكل طفيف خلال سنوات الدراسة، فخلال فترة 2010-2017 قدر معدل إنتاج بيض للاستهلاك سنويا 5،7 مليار وحدة، و"بالنسبة للعسل فقد زاد معدل انتاجه بشكل حاد من 25.000 قنطار إلى أكثر من 57.000 قنطارا، أما معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار، بزيادة قدرها 55٪، 109٪، 76 ٪، 128٪ و54٪ على التوالي مقارنة بالعقد السابق"(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية، 2021) ،

الشكل رقم 2: تطور انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2000-2018

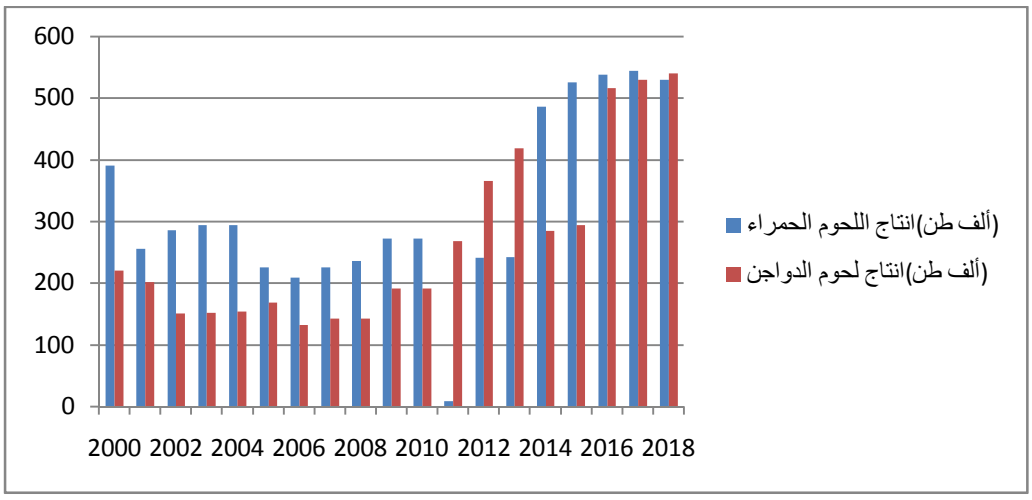

من إعداد الباحثين بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية ، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

خلال فترة 2010-2017 قدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بـ 4،7 مليون قنطار، وازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد"(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية، 2021)، حيث كان انتاج اللحوم الحمراء والدواجن خلال 2017-2018-2019 على التوالي: 1073.695 -1142.62_1089.83ألفطن، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن العربي، 2019، صفحة 22)، فإنتاج اللحوم سنة 2019 زاد عن سنة 2018 بنسبة 9.90٪ فالقيم متذبذبة بين الزيادة والنقصان وهذا راجع لعدم توافق قطيع الحيوانات مع الإنتاج، لذلك وجب تحسين طرق تربية الحيوانات.

2.2.3. توفر الغذاء من التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية جانبين هما:

❖ **تطور الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية:** نستعرض صادرات الجزائر لأهم السلع الغذائية خلال الفترة 2014-2018، أما باقي السنوات فنستعرضها بشكل عام في الجدول رقم 07 بشكل كلي.

الجدول رقم 5: تطور صادرات السلع الغذائية (القيمة : بالمليون دولار امريكي)

المجموعات السلعية	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب و الدقيق	0,72	1,57	1,76	0,73	0,0
القمح والدقيق	0,03	0,88	0,84	0,52	0,0
الزيوت النباتية	0,49	1,18	11,38	12,74	16,0
السكر ومصنوعات سكرية	231,50	151,84	234,22	247,69	156,0
الفاكهة	38,50	34,62	37,57	52,46	111,2
الخضروات	2,65	3,35	2,88	1,68	12,3
جملة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن	0,24	0,16	0,11	0,37	0,4
الألبان ومشتقاتها	7,10	5,74	0,69	0,86	2,3
البيض	0,00	0,00	0,00	0,24	0,1
الأسماك	4,09	6,46	10,31	38,06	35,2
البن والشاي والكاكاو	7,75	7,55	10,02	9,25	11,5
المنتجات الغذائية المصنعة	9,38	9,39	9,88	9,97	18,1

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2018و 2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان المجلد 38 و39 .

نلاحظ أن صادرات الجزائر للسلع الغذائية قليلة جدا ومنها التي لم تصدر مثل اللحوم والعسل مقارنة بما تتوفر عليه من موارد طبيعية جيدة، وبلغت صادرات الحيوانات الحية سنتي 2018-2019 على التوالي: 57 و 14 ألف دولار، أما اللحوم وبقايا اللحوم حققت ارتفاع سنة 2019: 1470 ألف دولار أمريكي مقارنة بسنة 2018 : 537 ألف دولار، أما الأسماك شهدت انخفاض سنة 2019 صادرات قدرت بـ30021 ألف دولار مقارنة بسنة 2018: 35752 ألف دولار، الحبوب شهدت ارتفاع من 36 ألف إلى 81 ألف(صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 66).

❖ **تطور واردات الجزائر:**

الجدول رقم 6: تطور واردات لبعض السلع الغذائية (القيمة: بالمليون دولار امريكي)

المجموعات السلعية	2014	2015	2016	2017	2018
الحبوب. والدقيق	2920,36	3005,19	2789,05	2753,10	2860,37
القمح	1607,91	1843,75	1790,17	1788,70	1864,22
البقوليات	232,17	241,96	240,26	314,52	259,33
الفاكهة	482,95	435,38	310,22	118,64	72,16
الخضر الطازجة والمجهزة والمحفوظة	70,77	76,14	89,27	57,32	46,18
جملة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن	314,37	260,65	246,20	188,85	187,04
الألبان ومشتقاتها	2043,56	1168,61	976,48	1377,38	1279,97
الأسماك	111,70	84,38	80,12	128,72	53,59
البن و الشاي والكاكاو	480,73	438,19	450,43	447,86	341,92
المنتجات الغذائية المصنعة	885,85	822,45	806,29	723,14	615,32

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2018و 2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان المجلد 38 و39 ، صندوق النقد العربي(2020)، نشرة احصائيات تنافسية التجارة العربية والبينية، العدد السابع.

نلاحظ أن جل السلع الغذائية تستوردها الجزائر بنسب مختلفة، فهناك سلع قيمة وارداتها تتزايد مثل الأرز البطاطس الفاكهة السكريات وبالتالي فإن الإنتاج الوطني غير كاف لذا الدولة تلجأ للاستيراد وهذا ما يعود على الدولة بخسارة أموال طائلة من العملة الصعبة في الاستيراد مقارنة بما تتوفر به الجزائر من موارد يمكننا استغلالها أكثر حتى يزيد الإنتاج الوطني، وتوجيه الأموال إلى مشاريع أخرى بإمكانها أن تحسن من مؤشرات الاقتصاد الوطني، وهناك سلع أخرى تتناقص قيمة وارداتها مثل القمح اللحوم والأسماك وهذا مؤشر جيد، لكن لا يعني أنها تحقق اكتفاء الذاتي منها مثل القمح مازالت الدولة لا تحقق الوفرة فيه،وبلغت واردات الحيوانات الحية سنتي 2018-2019 على التوالي:1689400 و1638046 ألف دولار، أما اللحوم وبقايا اللحوم حققت ارتفاع سنة 2019: 187032 ألف دولار أمريكي مقارنة بسنة 2018 : 205615 ألف دولار، أما الفواكه شهدت انخفاض سنة 2019 واردات قدرت بـ113248 ألف دولار مقارنة بسنة 2018: 211904 ألف دولار، الحبوب شهدت انخفاض من 2731909 ألف إلى 2251253 ألف(صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 68).

جدول رقم 07: جدول يبين صادرات وواردات الجزائر الإجمالية (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	الكلية	الزراعية	الغذائية	الكلية	الزراعية	الغذائية
2000	24368,59	4334 ,52	111 ,36	2781,61	34,69	2180,79
2001	19090,00	151,47	28,47	10284 ,00	3016,52	2192,64
2002	18710,00	126,90	43,63	12010 ,00	2950 ,51	1935,93
2003	21474,61	134,69	51,49	13507,10	3560,56	2600 ,62
2004	32912,86	153,93	62 ,82	18780,74	4773,20	4323,67
2005	47194,60	142,10	54,32	20145,40	4539,04	3277,10
2006	50578,66	164,51	88,26	21277,27	4676,99	3430,89
2007	60184,20	180,85	91,64	27445,90	6077,20	4467,63
2008	76825,75	124,85	124,85	39093,35	9242,16	7191,50
2009	45189,34	208,51	116,29	39297,54	7252,07	5477,59
2010	45189,34	208,51	116,29	41191,89	7826,71	5515,01
2011	45189,34	208,51	116,29	41191,89	41191,89	41191,89
2012	71865,80	840,03	604,33	53782,41	7826,71	5515,01
2013	47998,49	561,05	403,63	41336,30	11933,58	8353,72
2014	54523,0	406,8	271,8	45455,9	10333,5	6613,3
2015	62884,3	647,0	302,6	58274,1	12872,9	9618,2
2016	34796,0	648,1	221,3	51803,1	10247,8	8297,2
2017	30027,6	867,3	349,1	46059,2	10309,1	7603,0
2018	35191,1	756,8	328,3	47089,5	10332,2	7212,1

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية ، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

نلاحظ أن الصادرات الزراعية لا تساهم إلا بنسب قليلة من مجمل الصادرات، حيث أقصاها كان سنة 2000 بمساهمة قدرت بـ: 4334,52 مليون دولار بنسبة 17.78 ٪، أما سنة 2012 كانت المساهمة مقدرة بـ1,17 ٪، أما سنة 2018 كانت المساهمة مقدرة 2,15 ٪، حيث نلاحظ اضطراب في نسب الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة بين الزيادة والنقصان وذلك بسبب التغييرات الهيكلية في قطاع الفلاحة و تغيير التدابير الفلاحية، أما الواردات فكانت في تزايد خاصة خلال الفترة 2010-2014، مما سبب عجز في الميزان التجاري(الصادرات مطروحا منها الواردات) في أغلب السنوات، ولا يتحسن إلا من خلال تحسين الإنتاج الوطني من حيث الجودة في النوع حتى تطلب هذه السلع من الخارج ومنه دخول العملة الصعبة بدوره يؤدي ذلك لتحسين مستويات المعيشة للفرد.

❖ **المتاح للاستهلاك:** المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية هو مجموع الانتاج المحلي مطروح منه الصادرات ويضاف إليه الواردات

الجدول رقم 8:كمية المتاح للاستهلاك من بعض السلع الغذائية.(القيمة : مليون دولار امريكي)

	جملة الحبوب	القمح و الدقيق	البقوليات	الخضر	الفواكه	اللحوم	الأسماك	البيض
2000	8709,00	5656,10	1209,29	130,11	2224,71	618,84	108,20	130,00
2001	3945,22	6599,86	200,70	342352	1865,59	460,92	106 ,63	106,00
2002	10561,91	7529,85	207,31	3868,54	2522,67	454,73	110,79	161,00
2003	11220,68	8175 ,05	227,44	2844,18	2965 ,15	488,07	123,70	165,00
2004	11051,55	7849,55	215,59	3949,42	2393,72	451,67	158,10	183,38
2005	11804,33	8111,21	243,61	4143,36	2679,78	488,95	158,24	172,82
2006	11280,46	7505,02	206,02	4025,02	3031,65	394,22	176,50	180,33
2007	10686,21	6944,64	240,88	5536,93	2491,02	392,69	173,11	196,77
2008	10581,41	7619,67	227,12	6084,88	2925,58	435,96	157,12	184,56
2009	13172,31	8676,95	239,31	7316,87	3382,75	524,70	158,35	194,06
2010	12477,73	8676,53	247,34	8791,11	3695,87	524,70	158,35	194,06
2011	11665,80	7620,72	284,79	9594,81	4054,05	660,49	122,85	229,55
2012	15041,3	8113,7	260,8	10438,9	2016,6	678,3	135,9	266,6
2013	12405,8	9771,1	281,7	11905,0	1926,8	709,7	127,4	299, 5
2014	15931,8	66290,1	317,1	13606,5	4985,0	11116,6	133,8	151,9
2015	17672,2	66659,5	338,3	13865,1	5395,7	12554,2	136,5	168,0
2016	16379,2	60902,0	285,8	14626,9	5067,1	13087,6	132,6	167,9
2017	131686,4	65378,2	2504,2	47459,8	32377,5	12644,3	4617,4	2756,4
2018	143010,7	345,7	4073,1	58570,2	38723,6	12896,8	6805,0	2805,1

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

نلاحظ من الجدول أن المتاح من الحبوب ارتفع منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2012 وذلك بسبب أن المتاح من القمح كان مرتفع باعتباره من أهم السلع، ثم ينخفض سنة 2013 بقيمة تقدر بـ: 2635.50 مليون دولار ليعاود التذبذب خلال باقي السنوات، أما المتاح من الخضر في ارتفاع مستمر وذلك بسبب ارتفاع المتاح للاستهلاك من البطاطس التي يعتمد عليها في الغذاء بشكل كبير من طرف المستهلك الجزائري وأيضا ارتفاع المتاح للاستهلاك من البصل، أما الفواكه أيضا ارتفع المتاح للاستهلاك منها بسبب ارتفاع بعض الفواكه مثل الحمضيات و التمر.

يعرف المتاح للاستهلاك من اللحوم ارتفاعا مستمر بسبب تدعيم مربي الدواجن المستمر لزيادة الانتاج من لحوم الدواجن، في حين أن متاح للاستهلاك من الأسماك عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة وذلك بسبب نقص تدعيم الصيادين وقدم وسائل الصيد، أما المتاح للاستهلاك البيض سنة 2014 و2015 و2016 انخفاضا في المتاح للاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنه تحسن سنة 2017

❖ **الاكتفاء الذاتي:** يعرف بتلبية حاجيات المجتمع المحلي من الانتاج المحلي.

الجدول رقم 09: نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية.

	جملة الحبوب	القمح و الدقيق	البقوليات	الخضر	الفواكه	اللحوم	الأسماك	البيض
2000	41,26	68,26	87,99	80,16	91,89	48,44	50,94	100 ,00
2001	26,45	30,90	19,13	96,92	95,14	96,99	95,89	100 ,00
2002	18,49	19,94	21,00	99,84	85 ,70	96 ,07	93,68	100 ,00
2003	38,02	36,35	25,39	99 ,77	90,88	91,29	83,90	100 ,00
2004	36,49	34,79	26,96	99,78	88,45	80,88	87,01	98,93
2005	29,88	29,77	19,33	99,64	90,76	80,55	88,43	99,67
2006	35,62	35,82	21,39	99,26	92,07	83,15	89,13	98,98
2007	33,71	33,39	20,79	99,77	88,96	83,47	91,13	99,45
2008	16,09	16,78	17, 69	99,72	90,70	86,71	90,40	99,91
2009	39,88	03,43	26,86	65,99	78,89	13, 88	83,53	74 ,99
2010	36,53	03,34	29,24	71,99	65,90	88,13	53,83	74,99
2011	31,96	33,53	27,68	99,73	91,47	90,50	77,47	99,80
2012	34,2	35,1	32,3	99,6	78,6	89,4	79,6	99 ,9
2013	39,6	40,7	34,0	99,7	82,3	93,1	81,7	99,9
2014	21,6	40,3	38,9	99,6	90,2	76,3	74,8	99,8
2015	21,3	42,5	31,7	99,6	92,0	70,2	77,1	99,7
2016	18,0	36,3	31,0	99,6	94,8	69,1	77,0	99,6
2017	41,8	39,4	59,6	105,7	108,5	74,2	114,7	85,4
2018	37,9	7455,4	42,2	98,3	94,7	68,8	71,6	81,6

من إعداد الباحثين بالاعتماد على:المنظمة العربية للتنمية الزراعية(للسنوات2003 و2004 و2008 و2012 و2015 و2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربية، السودان المجلدات23 و24 و28 و32 و35 و39.

خلال الفترة 2000-2004 كان متوسط الاكتفاء الذاتي لجملة الحبوب هو 29,172٪أما خلال الفترة 2005-2008 كان 28,825٪ أما خلال الفترة 2009-2018 كان 32,277٪، وهو دون المستوى في كل الفترات لاسيما أن الحبوب وخاصة القمح يعتمد عليها المستهلك الجزائري بشكل كبير، أما فيما يخص البقوليات خلال الفترة 2000-2004 كان متوسط الاكتفاء الذاتي هو 38,47٪ أما خلال الفترة 2005-2008 كان15,38٪ أما خلال الفترة 2009-2018 كان 35,348٪، وهو دون المستوى في كل الفترات لاسيما الفترة الثانية.

نلاحظ أن الخضر في سنة 2001 شهدت تحسن محسوس مقارنة بسابقتها و ارتفاع الاكتفاء الذاتي كان بنسبة 82٪ وذلك بسبب الاصلاحات المقدمة للقطاع الفلاحي، وهذا التحسن استمر خلال سنوات الدراسة، نلاحظ أيضا أن الاكتفاء الذاتي من الفواكه كان في تحسن مستمر حيث بلغ أقصى نسبة سنة 2017 مقدرة بـ: 108,5٪.

أما اللحوم فعرفت تذبذبا لكنه بدا يميل للانخفاض خلال السنوات الاخيرة بداية من سنة 2015، أما الأسماك فعرف تذبذبا لكنه أقصى ارتفاع سنة 2017 مقدر بـ: 114,7٪، والبيض يصل أحيانا إلى 100 ٪.

3.3. مؤشرات أخرى:

- **مؤشر انتشار نقص التغذية**: يعبر عن نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لشخص عادي.
- **مؤشر التقزم عند الأطفال**: يعبر عن الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الطول بالنسبة للعمر أقل من ناقص اثنين من الانحرافات المعيارية طبقا لمقياس منظمة الصحة العالمية.
- **مؤشر نسبة الأطفال ناقصي الوزن:** يعبر عن الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم الوزن بالنسبة للعمر أقل من ناقص اثنين من الانحرافات المعيارية طبقا لمقياس منظمة الصحة العالمية.
- **مؤشر انتشار السمنة**: هو مؤشر يقيس النسب المئوية للسكان أكبر من 20 عاما ويعانون من السمنة المفرطة.

الجدول رقم 10: مؤشر ات أخرى للأمن الغذائي(مليون)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر انتشار نقص التغذية	3,5	3,3	3,3	3,3	3,2	3.1	2,8	2,8
مؤشر التقزم في الأطفال	15,9	-	-	-	-	11.7	11.7	11.7
الأطفال ناقصي الوزن	3,7	3,7	3,7	-	-	4.7	-	6,6
مؤشر انتشار السمنة	21,3	21,8	22,3	-	26.6	21.6	-	-

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(2020)، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظرة إقليمية عامة حول الأمن الغذائي والتغذية. تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2019و2016و2012)،تقرير أوضاع الأمن العربي. السودان.

يشهد مؤشر انتشار نقص التغذية بالنقصان في الجزائر وهذا جيد، يعني أنا نصيب الفرد من الغذاء في تحسن مستمر نتيجة زيادة انتاج السلع الضرورية، أما مؤشر التقزم منحنى تنازلي، هذا يعني أنه نصيب الفرد من السعرات الحرارية تحسن، أما بالنسبة لمؤشر الأطفال ناقصي الوزن نلاحظ أن القيم ترتفع هذا بسبب سوء التغذية عند الطفل و الاعتماد على المعلبات وغيرها من العادات السيئة في الأكل، مثله مثل مؤشر السمنة.

4. خاتمة:

يتطلب الوصول إلى الغاية الأساسية المتمثلة في الأمن الغذائي، الدراسة والبحث المستمر للوصول إلى سياسات تنهض بالقطاع الفلاحي والتحسين من الإنتاج، فالسياسات التي انتهجتها الدولة من سنة 2000 إلى 2019 كانت تحسن من إنتاج بعض السلع الغذائية مثلا جملة الحبوب كان متوسط الاكتفاء الذاتي في مرحلة التجديد الفلاحي والريفي أحس من المراحل الأخرى، أما البقوليات فكانت في مرحلة برنامج المخطط الوطني للتنمية الريفية أحسن، أما الخضر والفواكة فكانت في تحسن في كل المراحل، وعليه رغم التغييرات التي قامت بها الدولة مازالت تعاني من التبعية لبعض السلع الغذائية، وأولها الحبوب والزيوت والسكريات وبالتالي استيرادها بالعملة الصعبة وخروجها للخارج وهذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل وبالتالي وجب النظر في السياسات الفلاحية وإعادة صياغتها باعتبار أن القطاع الفلاحي قطاع مهم.

وقد خلصت الدراسة من خلال ما توصلنا إليه من نتائج:

- ✓ أن الجزائر قامت بالعديد من التغييرات لدعم القطاع الفلاحي وترقيه من سنة 2000 و كان أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.
- ✓ رغم شساعة الأراضي الزراعي في الجزائر و التغييرات الداعمة للقطاع الفلاحي إلا أنه بقيت الجزائر تعاني من التبعية في بعض السلع الغذائية و أهمها القمح الذي يحتل أهمية كبرى في النمط الغذائي.
- ✓ تحسن بعض مؤشرات السلع الغذائية كالخضر و الفواكه جعلها تكتفي بالوفرة الغذائية للمجتمع المحلي وتقتصر على التصدير للخارج لزيادة دخول رؤوس الموال للبلاد.

وبناء على النتائج المتوصل إليها بمكن تقديم التوصيات التالية :

- التكثيف من الدورات التكوينية للشباب وحثهم على أهمية العمل في القطاع الفلاحي.
- الرقابة ومتابعة تنفيذ البرامج المطروحة، والتوصل إلى العوائق ومحولة إيجاد حلول.
- ضرورة رفع الإنتاج وتعزيز تنافسية القطاع الفلاحي واستخدامأساليب الحديثة للزراعة.

5. قائمة المراجع:

1. الديوان الوطني للإحصائيات(2021)، الجزائر بالأرقام، نتائج(2016-2018)، رقم 49.
2. الديوان الوطني للإحصائيات(2015)، الجزائر بالأرقام، نتائج(2012-2014)، رقم 45.
3. الديوان الوطني للإحصائيات (2016)، الجزائر بالأرقام،نتائج(2013-2015)، رقم 46.
4. الديوان الوطني للإحصائيات(2016)، ديمغرافيا.
5. الديوان الوطني للإحصائيات (2014)، ديمغرافيا.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا. (2019). نحو أمن مائي في المنطقة العربية مستوى استغلال الموارد المائي.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا. (2020). تأثير كوفيد 19 على المناطق شحيحة المياه، ورقة السياسات 5.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2010). حالة الإنعدام الغذائي في العالم-التصدي لآنعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. السودان.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). تقرير متابعة تنفيذ البرامج الطارئ للأمن العربي المرحلة الثانية 2017-2021. السودان.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2019). تقرير أوضاع الأمن العربي. السودان.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2016). تقرير أوضاع الأمن العربي. السودان.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). تقرير أوضاع الأمن العربي. السودان.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2003)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي،السودان مجلد 23.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2004)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي،السودان مجلد 24.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2008)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي،السودان مجلد 28.
16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2012)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي،السودان مجلد 32.
17. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2015)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان مجلد 35.
18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2018)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان مجلد 38.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2019)، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية في الوطن العربي، السودان مجلد 39.
20. خالد بن عمر ، و الجيلالي بورزامة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للفترة 2000-2014.، مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد 06،العدد04، ديسمبر 2018. الصفحات 30-42.
21. صندوق النقد العربي .(2020) .نشرة احصائيات تنافسية للتجارة العربية الإجمالية و البينية العدد الثامن .
22. عدة عابد. (2017-2018). سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر:.
23. كمال حوشين، وسميرة هارون، فعالية سياسة التجديدد الفلاحي و الريفي في تنمية شعبة الحليب للفترة 2009-2016. الباحث الإقتصادي،المجلد 07،العدد01، 2020 الصفحات 1-16.
24. محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في مجال الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016. مجلة دراسات،المجلد 06، العدد01، جانفي 2019، الصفحات 305-329.
25. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة. (2010). حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم. روما.

26.موسى رحماني ، ونادية بلورغي، دور سياسة التجديد الفلاحي و الريفي(2010-2014) في تحقيق الأمن الغذائي. مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد02، 2019، الصفحات 127-141.

27.هاشمي الطيب. (2007-2006). تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيالجزائر 2000 _ 2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

28.وزارة الفلاحة .(2000) .المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

29.وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .(2012) .مسار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي-عرض و أفاق .-الجزائر.

30.وزارة الفلاحة و التنميةالريفية. (2021). الإحصائيات الفلاحية. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر، 2021، من http://madrp.gov.dz/.

31.وزارة المالية. (2005). البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2002 2005.

32.وزارة الموارد المالية. (2021). السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر، 2021، من https://www.mre.gov.dz/

33. Ministre déléguéchargédu développement rurale .(2004) .stratégie de développement rural durable; présentation de la stratégie nationale .